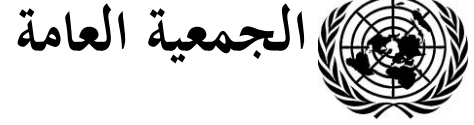


Distr.: General
22 February 2018
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦	ثانيا - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
٧	ثالثا - المسائل المتصلة بالأراضي
٧	رابعا - الميزانية
٨	خامسا - الاقتصاد
٨	ألف - لمحة عامة
٩	باء - السياحة

ملاحظة المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي الفقرة ١٦ من القرار ١٠٢/٧٢، طلبت الأمانة العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم؛ وفي رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وجهت الأمانة العامة انتباه الدولة القائمة بالإدارة إلى القرار، وطلبت منها تقديم إسهامات بهذا الشأن لإدراجها في ورقة العمل هذه. وترد هنا المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة بهذا الخصوص في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر الفقرات ١٣ و ٣٢ و ٣٣ و ٤٧). ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على العنوان الشبكي www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



٩ النقل والاتصالات	جيم -
٩ شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة	دال -
١٠ الطاقة المتجددة	هاء -
١١ الزراعة وصيد الأسماك	واو -
١١ الأوضاع الاجتماعية	سادسا -
١١ العمل	ألف -
١٢ التعليم	باء -
١٢ الرعاية الصحية	جيم -
١٣ البيئة	سابعا -
١٥ العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	ثامنا -
١٥ مركز الإقليم في المستقبل	تاسعا -
١٥ موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٥ موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٦ نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة	عاشرا -
١٦ لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	ألف -
١٧ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	باء -
٢٠ خريطة غوام	المرفق

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية، يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: جزيرة غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصىها جنوباً، وتبعد بنحو ٢٢٠٠ كيلومتر عن جنوب طوكيو و ٦٠٠٠ كيلومتر عن غرب الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة مرتفعة جيرية مرجانية، والمنطقة الجنوبية منطقة جبلية. ومرفأ أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة اليابسة: ٥٤٠ كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢١٤ ٠٥٩ كيلومترا مربعا

عدد السكان: ١٦٣ ٨٧٣ (تقديرات عام ٢٠١٧)

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٤ سنة (النساء: ٨٢,١ سنة؛ الرجال: ٧٧ سنة) وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٠))

اللغات: الإنكليزية والشامورو

التركيبة العرقية (تعداد عام ٢٠١٠): ٣٧,٣ في المائة من الشامورو؛ و ٢٦,٣ في المائة من أصول فلبينية؛ و ١٢,٠ في المائة منحدرون من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و ٧,١ في المائة من البيض؛ و ٥,٩ في المائة من الآسيويين؛ و ٢,٠ في المائة من أصول عرقية أخرى؛ و ٩,٤ في المائة من أصول مختلطة.

العاصمة: هغانتنا

رئيس حكومة الإقليم: إيدي بازا كالفو (أعيد انتخابه حاكماً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

مندوبية الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مادلين ز. بوردالو (أعيد انتخابها في عام ٢٠١٦)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في عام ٢٠١٦؛ الانتخابات المقبلة: أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم ١٥ عضواً

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣١ ٩٦١ دولارا (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩؛ تقديرات عام ٢٠١٦)

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية: السياحة والوجود العسكري للولايات المتحدة

البطالة: ٥,٤ في المائة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

نبذة تاريخية: كان شعب الشامورو الأصلي المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي يسكن غوام عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكّل شعب الشامورو حالياً أكثر من ثلث السكان بقليل، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - تولت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة إدارة غوام من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٥٠، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية فيما يخص جميع المسائل التي لا تقع ضمن أي برامج تتولى مسؤوليتها وزارة أو وكالة اتحادية أخرى تخضع للإشراف الإداري العام لوزير داخلية الولايات المتحدة. وغوام إقليم غير مدمج، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. ويتضمن القانون التأسيسي لغوام شرعة للحقوق. وحسب المعلومات الواردة من الدولة القائمة بالإدارة، فموجب دستور الولايات المتحدة، تختار فرادى ولايات الاتحاد ناخبين لمنصبي رئيس الولايات المتحدة ونائبيه، ولا تقوم بذلك الأقاليم. والأشخاص المولودون في غوام يعدون من مواطني الولايات المتحدة، ويجوز لهم عند إثبات الإقامة في إحدى الولايات المتحدة الخمسين التصويت على ناخبي رئيس الولايات المتحدة ونائبيه.

٢ - وينتخب شعب غوام حاكماً لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص انتُخب لهذا المنصب لولايتين كاملتين متتاليتين أن يُنتخب لشغله مرة أخرى إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة. وللحاكم، الذي يتولى مسؤولية الإشراف العام والرقابة على السلطة التنفيذية، أن يصدر الأوامر التنفيذية والأنظمة وأن يوصي بمشاريع القوانين إلى الهيئة التشريعية، وأن يعرّف تلك الهيئة بوجهات نظره، وأن ينقض التشريعات. وفي انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُعيد انتخاب إيدي بازا كالفو (من الحزب الجمهوري) حاكماً لغوام.

٣ - وتضم الهيئة التشريعية لغوام، المؤلفة من مجلس واحد، ١٥ عضو مجلس شيوخ يُنتخب كل منهم لفترة عضوية مدتها سنتان. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل قرار النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب بند أرححية دستور الولايات المتحدة، يكون لقوانين الولايات المتحدة الأسبقية في حالات التعارض مع قانون إحدى الولايات أو الأقاليم. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، فاز الديمقراطيون بتسعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للجمهوريين.

٤ - ومنذ عام ١٩٧٢، تنتخب غوام مندوبا واحدا لدى مجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب الذي تمتد فترة عضويته سنتين أن يصوت في اللجان ولا يجوز له التصويت في الجلسات العامة. وفي الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أُعيد انتخاب مادلين ز. بوردالو من الحزب الديمقراطي مندوباً لدى الكونغرس الأمريكي لفترة ولاية ثامنة. وهي عضو في لجنيتين في مجلس النواب، ألا وهما لجنة القوات المسلحة ولجنة الموارد الطبيعية.

٥ - ويتألف النظام القضائي في غوام من هيئة محلية وأخرى اتحادية. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعلياً هيئة قضائية محلية موحدة. ويتم شغل منصب المدعي العام في غوام بالانتخاب. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة ويقرّ مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة تعيينه.

٦ - وقد شهدت غوام من حين إلى آخر جهوداً من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة، كما ورد بتفصيل في ورقات عمل سابقة. ففي عام ١٩٩٧، نص قانون غوام العام ٢٣-١٤٧ على إنشاء اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال وممارسة شعب الشامورو حقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتوازي مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات مركز شعب الشامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقاً للمعايير الدولية.

٧ - وفي عام ٢٠٠٠، حولت الهيئة التشريعية في غوام للجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء الشعبي بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين اكتساب مركز ولاية من الولايات المتحدة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء الشعبي ملزماً، وإنما أن يحدد في الوقت نفسه مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقرراً في الأصل إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. وينص القانون على إجراء الاستفتاء بمجرد أن يصبح ٧٠ في المائة من سكان غوام الأصليين الذين يحق لهم التصويت مسجلين. ويسري الاقتراع العام المتعلق بالانتخابات العامة على مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر ١٨ سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. غير أن الدولة القائمة بالإدارة ذكرت أن اللجنة الانتخابية لغوام أعطت وصفاً ضيقاً للناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء الشعبي، وهو وصف لا يشمل إلا الأشخاص الذين يمكنهم إثبات أن أصولهم تعود إلى المقيمين الذين كانوا يعيشون في الجزيرة عند سنّ القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠. وطعن في مدى دستورية هذا القانون أمام محكمة الولايات المتحدة المحلية لمنطقة غوام في قضية ديفيس ضد غوام، وهي دعوى جماعية دُفع فيها بعدم دستورية هذا الاستفتاء الشعبي المقتصر على أصل عرقي معيّن وبتنافيه مع القانون الاتحادي. وكان قد رُفض نظر هذه القضية أولاً على أساس أن المدعي ليس ذا صفة وأن دفعه غير ناضجة، ولكن محكمة الاستئناف أبطلت هذا القرار، مما أتاح المضي قدماً بإجراءات الدعوى. وقدم كل من الطرفين طلباً للحصول على حكم مستعجل إلى حين الفصل فيها نهائياً. وخلصت المحكمة المحلية إلى أن الاستفتاء يشكل انتهاكاً للتعديل الخامس عشر لدستور الولايات المتحدة، لأن قانون التصويت القانون ينطوي على مخالفة تتمثل في جعل الحق في التصويت مستندا إلى النسب، كبديل عن الأصل العرقي، وأن القانون ينتهك أيضاً حكم المساواة في الحماية في التعديل الرابع عشر، ذلك أن ما ينطوي عليه تصنيف عنصري ما كان ليجتاز اختبار التمحيص الصارم. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدمت الولايات المتحدة مذكرة صديق للمحكمة دفعت فيها بأنه ينبغي لمحكمة استئناف الدائرة التاسعة أن تؤيد قرار المحكمة المحلية.

٨ - وأعلنت اللجنة الانتخابية لغوام أن عدد الناخبين المسجلين كان يبلغ ٤٦ ٩٣٥ شخصاً في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي قضية ديفيس ضد غوام، ألزمت المحكمة المحلية غوام بالكف نهائياً عن إنفاذ قانون الاستفتاء بطريقة تمنع السكان غير الأصليين من التسجيل والمشاركة في التصويت. وفي عام ٢٠١١، دعا الحاكم كالفو للجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة خلال عقد من

الزمن تقريباً. وفي وقت لاحق، وحسب إفادة من الدولة القائمة بالإدارة، صوتت لجنة إنهاء الاستعمار في آب/أغسطس ٢٠١٦ لفائدة عدم المضي قدماً بخطط إجراء استفتاء شعبي خلال الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مستشهدة بالحاجة إلى وقت كاف للقيام بحملة تثقيفية عادلة وشاملة.

٩ - وحسب إفادة الدولة القائمة بالإدارة، أعلن الحاكم كالفو في خطابه عن حالة الجزيرة لعام ٢٠١٦ عن تقديم مشروع تدبير يلتمس إجراء استشارة انتخابية بشأن الاستفتاء الشعبي عن المركز السياسي. ورغم أن اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار أوقفت خطط إجراء الاستفتاء الشعبي في عام ٢٠١٦، فإنها لا تزال تعترم تنظيم حملة تثقيفية شاملة استعداداً للاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٨، وذلك بمساعدة قدرها ٣٠٠.٠٠٠ دولار منحها مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٦. ويوجد باللجنة حالياً ثلاث فرق عمل كل منها مكرس للتثقيف والتوعية بشأن أحد خيارات المركز السياسي التي سيجري الاستفتاء عليها، ألا وهي: وضع الولاية والاستقلال والارتباط الحر.

١٠ - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في كينغستاون في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، أعرب ممثل حكومة غوام عن القلق حيال التحديات السياسية والمالية التي يواجهها الإقليم. وأفاد الممثل بخصوص الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية في آذار/مارس ٢٠١٧ بأن استفتاء تقرير المصير في غوام لا يمكن أن يقتصر على السكان الأصليين، وأنه بالتالي غير دستوري، مما عطل مشروع إجراء استفتاء شعبي بشأن تقرير المصير. وفي غضون ذلك، واصلت اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار المضي قدماً في حملة التثقيف، حيث تقوم بعقد منتديات واجتماعات شهرية وتخطط لإنتاج حلقات تلفزيونية توعوية، إلى جانب الرسالة الإخبارية الشهرية التي تصدرها.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١١ - على نحو ما ورد في تقارير سابقة، قررت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ أن تعيد تنظيم قدرات مشاة بحريتها في منطقة المحيط الهادئ بحلول عام ٢٠١٤، وذلك بنقل الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة من جزيرة أوكيناوا باليابان إلى غوام. غير أن الخطة التي دعت إلى نقل ٩.٠٠٠ من مشاة البحرية وأفراد أسرهم خضعت للتعديل في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عندما ورد على وجه التحديد في بيان مشترك بين الولايات المتحدة واليابان أنه لن يتم نقل إلا ٥.٠٠٠ جندي من مشاة البحرية إلى غوام، عندما تكون المنشآت الملائمة جاهزة لاستقبالهم. وقدّر أن تكلف عملية النقل ما مجموعه ٦,٨ بلايين دولار، تساهم اليابان فيها بمبلغ ٣,١ بلايين دولار (انظر A/AC.109/2014/14).

١٢ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نشر مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة التقرير السنوي لفريق المفتشين العامين المعني بالتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات في غوام. وفي التقرير، عرض الفريق آخر المستجدات عن التقدم المحرز والجهود المبذولة من أجل إعادة تنظيم القوات، وهو يشمل الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٣ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدرت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة صحيفة القرار الخاص بنقل القوات إلى غوام، بعد إصدارها البيان النهائي التكميلي عن الأثر البيئي بالنسبة لغوام في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٥. وتتعلق صحيفة القرار تحديداً بنقل مشاة البحرية ومعاليمهم، وتشمل القرار الذي يقضي بتشديد وتشغيل قاعدة رئيسية (منطقة تجميع القوات)، ومنطقة سكن للأسر، ومجمع للتدريب على إطلاق الذخيرة الحية، وما يرتبط بذلك من هياكل أساسية في غوام من أجل دعم عملية نقل عدد منخفض إلى حد كبير من أفراد قوات البحرية ومعاليمهم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فبالإضافة إلى صحيفة القرار، أصدرت دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة أيضاً في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ رأيتين في علم الأحياء عرضت فيهما الخطوط العريضة لتدابير الحفاظ اللازمة لإبقاء الآثار السلبية لعمليات إعادة تنظيم القوات العسكرية وما يتصل بها من أعمال تشييد وتدريب عند حدها الأدنى.

ثالثاً - المسائل المتصلة بالأراضي

١٤ - تنطوي مسألة استخدام الأراضي وملكيتهما على مسألتين رئيسيتين، هما إعادة الأراضي غير المستعملة أو المستعملة بشكل غير كامل، التي بحوزة وزارة دفاع الولايات المتحدة إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. ومن إجمالي مساحة الأراضي المتوفرة في غوام البالغة مساحتها ١٤٧ ٠٠٠ فدان، تملك الوزارة حالياً ٤٠ ٠٠٠ فدان أو نسبة ٢٧،٢١ في المائة من كتلة اليابسة بالجزيرة. ووفقاً لقانون غوام، يحق للجهات الخاصة المملوكة للأراضي الإقليمية رفض بيع أي أجزاء من أراضيها للأغراض العسكرية. أما فيما يتعلق بالأراضي العامة، فتكون هذه الطلبات مرهونة بموافقة المجلس التشريعي في غوام.

١٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، تم توقيع اتفاق برنامجي بين وزارة دفاع في الولايات المتحدة والمجلس الاستشاري المعني بحفظ التراث التاريخية ومسؤول حفظ التراث التاريخي التابع للدولة في غوام من أجل حفظ الممتلكات الثقافية والتاريخية الموجودة على في الجزيرة خلال عملية تعزيز القوات العسكرية في إطار التحضير لنقل مشاة البحرية ومعاليمهم وموظفي الدعم في عام ٢٠١٦. وتشمل المشاريع المدرجة في الاتفاق البرنامجي تشييد مستودع ثقافي ومختبر للصحة العامة وإدخال تحسينات إضافية على شبكة المياه والمياه المستعملة في غوام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدمت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة ومكتب تكييف الأوضاع الاقتصادية منحتين إلى حكومة غوام بلغ مجموعهما ١٢٩،٩ مليون دولار للإنفاق على مشاريع البنى التحتية المدنية فيما يتصل بنقل مشاة البحرية إلى غوام. فقد مُنح مكتب الحاكم ١٢ مليون دولار لخدمات التخطيط النهائي ووضع التصميم والبرنامج وإدارة التشييد للمستودع الثقافي لغوام ولأعمال تشييد المستودع. أما المنحة الأخرى، البالغة ١١٧،٩ مليون دولار، فقد قُدمت من أجل تحديث مرافق معالجة مياه الصرف الصحي (انظر الفقرة ٢٧).

رابعاً - الميزانية

١٦ - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام، والمنح الاتحادية التي تخصص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. وتندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة أصناف هي: (أ) الصندوق العام، (ب) الصناديق الخاصة، (ج) منح الإعانات الاتحادية، (د) صناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقاً للقانون

الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، دفع الضريبة على الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون ميزانية؛ وعند ذلك يجوز للهيئة التشريعية إما إبطال النقص الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة وإما إعادة النظر في مشروع القانون.

١٧ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد قانون الميزانية للسنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، حيث أُبطل في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ قرار الحاكم نقض مشروع قانون الميزانية. وكان إجمالي الإيرادات المتوقعة للصندوق العام يبلغ ٨٤٩،٠٧ مليون دولار، وكان المبلغ الإجمالي المتاح لرصد الاعتمادات من إيرادات الصندوق العام يبلغ ٦٨٨،٥٦ مليون دولار.

١٨ - وفي تقرير مكتب مساءلة الحكومة المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ والمعنون "التوقعات الخاصة بالدين العام"، وجد المكتب أن الدين العام لغوام قد ازداد إلى أكثر من الضعفين خلال السنوات المالية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥، حيث ارتفع من حوالي بليون دولار إلى ٢،٥ دولارا بليون دولار، مع بلوغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤٤ في المائة للسنة المالية ٢٠١٥. وقد استُخدم معظم ديون الإقليم للامتثال للمتطلبات الاتحادية والأحكام الصادرة عن المحاكم. وازدادت الإيرادات خلال هذه الفترة، وشهد المركز الصافي تقلبات شديدة، وكان الرصيد سالباً في السنة المالية ٢٠١٥.

خامسا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

١٩ - لا يزال اقتصاد غوام يقوم على دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. وما فتئ الإقليم يسعى جاهداً إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والإسمنت واللدائن. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات الإقليم، وتشمل المنتجات النفطية وخرقة الحديد والفولاذ والسيارات، والتبغ والسيجار.

٢٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نشر مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعام ٢٠١٦، إلى جانب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب القطاعات لعام ٢٠١٥. وتشير تلك التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٦، بعد زيادة بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٥. ويعكس نمو اقتصاد الإقليم الزيادات في الإنفاق الاستهلاكي وصادرات الخدمات وإنفاق الحكومة الاتحادية. وشهدت الصادرات من الخدمات، التي تتألف أساساً من الإنفاق الذي يقوم به السياح، نمواً للسنة الثالثة على التوالي، وهو ما يعكس نمو أعداد الزوار الوافدين، ولا سيما من جمهورية كوريا. وقوبلت هذه الزيادات جزئياً بانخفاض في الإنفاق الاستثماري في القطاعين الحكومي والخاص على إثر الانتهاء من المشاريع الكبرى في ٢٠١٥ وانخفاض حجم عقود التشييد المتصلة بالدفاع.

باء - السياحة

٢١ - وفقا لبيان أصدره مكتب زوار غوام، كانت السنة المالية ٢٠١٧ أفضل سنة مسجلة، حيث بلغ عدد الزوار الوافدين ٣٩٥ ٥٥٩ ١ زائرا، أي بزيادة ٣,٢ في المائة عن السنة السابقة. وخطة السياحة لعام ٢٠٢٠، التي وضعها مكتب شؤون زوار غوام في عام ٢٠١٤ بالتعاون مع القادة الحكوميين وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص وأفراد المجتمع المحلي، تضع خريطة طريق لتوجيه مساعي الإقليم نحو بلورة رؤية مشتركة لقطاع السياحة في غوام.

جيم - النقل والاتصالات

٢٢ - يبلغ طول شبكة الطرق في الإقليم أقل من ١ ٠٠٠ ميل بقليل، ومنها ٤٢٠ ميلا مصنفة على أنها طرق "غير عامة". ومن أصل ٥٥٠ ميلا من الطرق العامة، يوجد نحو ١٤٤ ميلا من الطرق المصنفة على أنها طرق رئيسية وبعض الطرق الثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات الرئيسية في الإقليم، تحصل حكومة غوام على تمويل من وزارة النقل والإدارة الاتحادية للطرق التابعتين للولايات المتحدة.

٢٣ - وتتولى هيئة الموانئ، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضاً مركز للشحن العابر إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٢٤ - وأصبحت خطة عام ٢٠٣٠ لتطوير شبكة النقل في غوام عنصراً رسمياً في خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل خطة النقل، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق ووسائل النقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. وتعالج الخطة أيضاً مسائل أخرى مثل التعزيزات العسكرية المقترحة.

٢٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، قامت وزارة الأشغال العامة في غوام بوضع خطة لتحسين النقل للسنوات المالية ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، وهي تشمل قائمة بمشاريع نقل تهدف إلى معالجة مسائل السلامة وحالة الطرق المعبّدة والجسور وتحسين عمليات تنظيم المرور، وذلك بالتشاور مع الإدارة الاتحادية للطرق البرية السريعة ومع الاستماع إلى آراء الجمهور.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٢٦ - أشار مكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة، في تقريره لعام ٢٠١٣ المعنون "زيادة التحليل ضرورية لتحديد احتياجات وتكاليف الهياكل الأساسية العامة في غوام بالنسبة لخطة إعادة التنظيم الصادرة عن وزارة الدفاع"، إلى أن شبكة المياه ومرافق معالجة المياه المستعملة في غوام تعاني من عدد من أوجه القصور من جراء الكوارث الطبيعية ورداءة الصيانة وأعمال التخريب. وعلى الرغم من أن هيئة غوام محطات المياه قد استثمرت أكثر من ١٥٨ مليون دولار في تحسينات شبكات المياه والمياه المستعملة خلال السنوات العشر الماضية، فإنها لا تزال تعمل بموجب أمر صادر عن المحكمة المحلية لمنطقة غوام يقضي بإدخال تحسينات مختلفة في المعالجة والهياكل الأساسية بسبب مسائل تتعلق بالامتثال لقانون مياه الشرب المأمونة وقانون المياه النظيفة. وتعتبر شبكة المياه الصالحة للشرب في غوام غير ممتثلة لقانون مياه الشرب المأمونة. ويشير المفتش العام التابع لوزارة الدفاع إلى أن مرافق المياه المستعملة في غوام لا تستوفي

المعايير الأساسية للمعالجة وتفتقر إلى القدرة الكافية بسبب سوء حالة الأصول الموجودة. وأشار مكتب مساءلة الحكومة إلى أن الهيئة، من حيث توفير الدعم للوجود العسكري الحالي في غوام، تقوم بتوفير خدمات المياه المستعملة لقاعدة أندرسن للقوات الجوية (بما في ذلك مطار الشمال الغربي)، والمحطة البحرية للحواسيب والاتصالات السلكية واللاسلكية في غوام، ومنطقة فينغايان الجنوبية لسكن جنود البحرية. وحسبما أفاد ممثلو الهيئة التشريعية في غوام ورئيس اللجنة الموحدة المعنية بالمرافق العامة، فإن هيئة المياه تعمل قدر طاقتها تقريباً ولن تتمكن من تلبية أي زيادة في الطلب تتعلق بإعادة تنظيم القوات دون إجراء تحسينات كبيرة في الهياكل الأساسية.

٢٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، منحت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة هيئة غوام لمحطات المياه ١١٧،٩ مليون دولار تقريباً لتمويل أعمال التشييد المتصلة بتحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالحي الشمالي، وذلك على نحو ما أذن به كونغرس الولايات المتحدة في المادة ٢٨٢١ من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٦.

٢٨ - وتوفر هيئة الطاقة في غوام جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعامة الناس ولوزارة الدفاع. وتعتبر إدارة القوات البحرية أكبر عملاء الهيئة، حيث ساهمت بنسبة ١٥،٥٧ في المائة من إيرادات الهيئة في عام ٢٠١٦. وقد عانت شبكة الطاقة الكهربائية في غوام من مشاكل تتعلق بموثوقيتها، مما أسفر عن انقطاعات في التيار الكهربائي، ويعتمد النظام على مولدات كهربائية متقدمة اقترنت من نهاية عمرها المتوقع. وتذكّر هذه الحالة أيضاً بتقرير المفتش العام لوزارة الداخلية لعام ٢٠١٢، الذي خلص إلى نتيجة مفادها أن غوام معرضة لتكرار انقطاعات التيار الكهربائي وأشار إلى أن نحو ربع مولدات الهيئة تم تركيبها قبل عام ١٩٧٦. وتم التوصل إلى استنتاج مفاده أن الهيئة، إذا اضطرت إلى استبدال كل البنى التحتية المتقدمة في وقت واحد، فإن ذلك سيتطلب استثمارات مالية كبيرة.

هاء - الطاقة المتجددة

٢٩ - في عام ٢٠١٣، اشتركت وزارة داخلية الولايات المتحدة والمختبر الوطني للطاقة المتجددة في نشر الخطة الاستراتيجية للطاقة في غوام، التي حددت معايير قياس التقدم المحرز في تحقيق هدف النقص من استخدام الوقود الأحفوري بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، ووضعت سياسات محددة يمكن تنفيذها في غوام في مجال الطاقة النظيفة، إلى جانب استراتيجيات التثقيف والتوعية. كما اشتركت وزارة داخلية الولايات المتحدة مع المختبر الوطني للطاقة المتجددة في نشر خطة عمل غوام في مجال الطاقة، التي عرضت خطط التنفيذ المفصلة للاستراتيجيات المحددة التي يمكن تنفيذها للمساعدة على تحقيق هدف النقص من استخدام الوقود الأحفوري بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اكتمل تشييد أول مرفق للطاقة الشمسية في غوام وأُدمج في شبكة الطاقة الحالية، حيث يزود حوالي ١٠ في المائة من الشبكة بالطاقة المتجددة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، كشفت الهيئة النقاب رسمياً عن أول مولد كهربائي يعمل بقوة الرياح، وقد أنشئ بتمويل من وزارة داخلية الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يبلغ إنتاج هذا المشروع التجريبي ٢٧٥ كيلوواط من الطاقة لتزوّن على شبكة الكهرباء القائمة، وستستخدم البيانات التي سيتم جمعها في تقييم جدوى مشاريع أخرى للطاقة الريحية.

واو - الزراعة وصيد الأسماك

٣١ - يُعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك قطاعين متطورين نسبياً. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند. وتُعد مختلف شُعب وزارة الزراعة في غوام بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية. وعلى نحو ما ورد في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لعام ٢٠١١، يضطلع مجلس مفوضي الشؤون الزراعية باستعراضات مسائل التقسيم إلى مناطق، ومكافحة الآفات، وإعداد خطة للتنمية الزراعية، وتقديم القروض الزراعية وما يتصل بذلك، ويقدم توصيات بشأنها.

٣٢ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ففي عام ٢٠٠٩ أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ بأن تقوم وزارة الدفاع والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة ببحث ومعالجة تأثير التعزيز الجاري للقوات العسكرية على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار المترتبة على ذلك والتعويض عنها لمساعدة المتضررين منها، بما في ذلك من هم في غوام. وفي إطار عملية إعداد البيان التكميلي عن الأثر البيئي للتعزيزات العسكرية، أجرت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة مشاورات مع دائرة الأسماك والأحياء البرية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة لتحليل الآثار المحتملة للإجراءات المقترحة على الموائل الأساسية والحيوية. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، أصدرت دائرة الأسماك والأحياء البرية بالولايات رأين في علم الأحياء عرضت فيهما الخطوط العريضة لتدابير الحفظ اللازمة لإبقاء الآثار السلبية للمشروع على الأنواع المدرجة وموائلها عند حدها الأدنى أو للإسهام في إعادة الأنواع المدرجة إلى حالاتها الأصلية.

٣٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أنه امتثالا لقانون الأنواع المهددة بالانقراض، تلقت إدارة القوات البحرية آراء إيجابية من وجهة النظر الأحيائية من دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٧، وتلقت كذلك خطاب موافقة من الدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية في أيار/مايو ٢٠١٥. وتضمن جميع هذه الوثائق تدابير للحفظ و/أو تخفيف الآثار تعهدت إدارة القوات البحرية بتنفيذها. وقامت إدارة القوات البحرية، امتثالا لقانون ماغنوسون - ستيفنس لإدارة عمليات حفظ مصائد الأسماك، بإكمال مشاوراتها مع الدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية في أيار/مايو ٢٠١٥. وقدمت الدائرة، لنظر القوات البحرية، سبع توصيات في مجال الحفظ بهدف دعم موائل الأسماك الأساسية. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، تعهدت القوات البحرية بتنفيذ ست من تلك التوصيات في إطار عملية نقل القوات العسكرية إلى غوام.

سادسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - العمل

٣٤ - وفقا لما جاء في تقرير مكتب غوام لإحصاءات العمل المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، كان معدل البطالة في غوام يبلغ ٥,٤ في المائة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وهو ما يعكس زيادة بنسبة ٠,٩ في المائة عن أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وإن كان يعكس انخفاضاً بنسبة ٢,٢ في المائة عن أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، كان العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل يبلغ ٣٩١٠ شخصاً، في نقصان بواقع ٤٨٠ ١ شخصاً عن تقديرات أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأشارت الإحصاءات

الأولية إلى أنه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كان العدد الإجمالي لوظائف القطاع الخاص وللعمالة الكلية قد انخفض عن عام ٢٠١٦ بواقع ٣٣٠ و ٤٢٠، على التوالي. وكان الانخفاض في وظائف التشييد ووظائف القطاع الخاص والعمالة الكلية مرتبطا في المقام الأول بعودة العمال الوافدين في إطار برنامج تأشيرات H-2 إلى بلدانهم. فقد انخفض عدد العاملين بموجب تأشيرات H-2 بواقع ٩٥٦ عاملا، من ١٠٤٢ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٨٦ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كانت نسبة ٢٤,٨ في المائة تقريبا من الوظائف في القطاع العام، حيث يعمل في حكومة غوام ١١ ٦٢٠ شخصا، ويعمل في الحكومة الاتحادية ٣ ٩١٠ شخصا. وفي القطاع الخاص، هناك ما مجموعه ٤٧ ١٩٠ وظيفة موزعة على القطاعات التالية: الزراعة؛ التشييد؛ الصناعات التحويلية؛ النقل والمرافق العامة؛ تجارة الجملة؛ تجارة التجزئة؛ التمويل والتأمين والعقارات؛ الخدمات. وأكبر صناعات القطاع الخاص هي الخدمات (١٨ ٠٠٠ موظف) وتجارة التجزئة (١٢,٥٢٠ موظفا)، والتشييد (٥ ٥٩٠ موظفا).

باء - التعليم

٣٦ - يوجد في غوام نظام تعليم عام وخاص واسع النطاق. ويضم نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طالب في ٤١ مدرسة. وتوجد في غوام نحو ٢٥ مدرسة خاصة، منها كليتان لإدارة الأعمال وخمس مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس طائفتي الروم الكاثوليك والبروتستانت. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلا اتحاديا لدعم برامج كالتعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لأنشطة ما بعد الدراسة التابع لوزارة التعليم.

جيم - الرعاية الصحية

٣٧ - يقدم مرفقان طبيان تابعان للقطاع العام خدماتهما للمدنيين المرضى المقيمين. فهناك هيئة مستشفى غوام التذكاري، وهو مستشفى حكومي يستوعب ١٦٢ من أسرة الرعاية الحرجة و ٣٠ من أسرة الرعاية الطويلة الأجل. وهناك المدينة الطبية الإقليمية لغوام التي تستوعب ١٣٢ سريرًا للرعاية الحرجة. ويخدم مستشفى القوات البحرية للولايات المتحدة القطاع العسكري في المقام الأول. وتوجد في الإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية أو عامة، يقع أحدها في المنطقة الشمالية ويقع الثاني في المنطقة الجنوبية والثالث في وسط غوام. ويبلغ عدد الأطباء في الإقليم نحو ٢٧١ طبيباً، وتوجد فيه ٩٢ عيادة طبية.

٣٨ - وقد أشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) إلى أن النظام الصحي في غوام أقل حجما مما هو مطلوب. وأقر مسؤولو هيئة مستشفى غوام التذكاري المشاركون في إعداد البيان التكميلي بشأن الأثر البيئي بأن غوام، حسب معايير المستشفيات الوطنية، تحتاج إلى نحو ٥٠٠ سرير لرعاية ذوي الإصابات الحادة لتلبية كامل احتياجات الجزيرة؛ بيد أن الهيئة لم توفر سوى ١٦٢ من هذه الأسرة. وبالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، أشار المسؤولون إلى عدد من المشاكل المتصلة بملاك الموظفين، ومنها صعوبات توظيف عدد كاف من موظفي الرعاية الصحية واستبقائهم. وقامت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة بتصنيف غوام بأنها منطقة لا تتوفر فيها خدمات صحية كافية، مما يعني أنها تعاني من نقص شديد في مقدمي الرعاية الأولية، ومن

ارتفاع معدل وفيات الرضع، وارتفاع معدل الفقر و/أو عدد السكان المسنين. وتصنف غوام أيضا بأنها منطقة تفتقر إلى الأخصائيين الصحيين، مما يعني أنها تعاني من نقص في الرعاية الطبية الأولية ونقص في مقدمي الخدمات في مجال الرعاية الطبية أو طب الأسنان أو الصحة العقلية. وبالرغم من أن الأفراد العسكريين ومعاليهم لا يستخدمون في العادة المرافق الطبية المحلية، فإن حكومة غوام تتوقع أن يتمكن جميع الموظفين المدنيين العاملين في وزارة الدفاع وجميع المهاجرين وعمال البناء المرتبطين بعملية إعادة تنظيم القوات من استخدام تلك المرافق.

٣٩ - وتشير استراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون القطري في غوام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ إلى أن انتشار الأمراض غير المعدية في غوام لا يزال في ازدياد. وفي إطار تعزيز القوات العسكرية، شُيّد مستشفى عسكري جديد ليحل محل المستشفى السابق الذي أنشئ في عام ١٩٥٤. وافتتح المستشفى رسمياً في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهو يضم ٤٢ سريراً وأربع غرف للعمليات الجراحية وغرفتين لقسم الولادة القيصرية وقدرات متطورة على التشخيص والخدمات الإضافية، بما فيها معدات التصوير بالرنين المغناطيسي والتصوير الشعاعي الطبقي بالحاسوب.

٤٠ - ووضعت وزارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في غوام خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات ينصب فيها الاهتمام على الأولويات الثلاث، وهي استراتيجية ستساعد على توجيه الإدارة فيما يتعلق بتعزيز بنيتها التحتية وزيادة قدرتها على إنجاز مهمتها. والأولويات الثلاث للخطة هي تنمية القوة العاملة، وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات والدعم، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمليات التنظيمية.

سابعاً - البيئة

٤١ - تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من الشعب الخمس التالية: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل البيئيين، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئيين، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه. ولا تزال غوام تواجه مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية وبالترجمة النووية التي أجرتها الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة. وحتى الآن، لا يوجد أي تقرير رسمي عن استمرار ارتفاع مستوى تسرب الإشعاع من محطة فوكوشيما داييتشي النووية لتوليد الطاقة إلى المحيط الهادئ.

٤٢ - وكما ورد بالتفصيل في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام لعام ٢٠١١، تنقذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري لوائح وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة على غوام، غير أن قوانين غوام نفسها تعتبر في بعض الحالات أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبياً وذات كثافة سكانية عالية؛ وبالتالي فإن بيئتها البحرية تشكل اختباراً رئيسياً في ما يتعلق بالأثر البيئي للنشاط البشري عموماً. وقد تبين أن نوعية مياه البحر ممتازة بوجه عام بجميع المقاييس. وبمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام لأن الترسبات قد تؤدي إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المخاضية لمصاب الأنهار.

٤٣ - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر مساحة اليابسة فيها. وتتفاقم هذه المشاكل مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب المزيد من البضائع والسلع الأساسية إلى الجزيرة. وقد أشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه) إلى أن مدافن النفايات الحالية في غوام تمثل للمعايير البيئية، وأن لديها قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة وعلى التوسع لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم. بيد أن المعلومات الواردة من حكومة غوام تشير إلى أن مدافن النفايات الجديدة لا يمكن استخدامها للتخلص من بعض أنواع النفايات، مثل نفايات البناء والهدم. ونتيجة لذلك، فإن تلبية احتياجات التخلص من النفايات العضوية والنفايات الصلبة المتصلة بعملية إعادة التنظيم ستتطلب قيام الحكومة بمواصلة وضع النظم اللازمة لمعالجة النفايات التي لا يمكن التخلص منها في المدافن وإنشاء وفتح مناطق جديدة للتخلص من النفايات الصلبة.

٤٤ - وينشأ نحو ٣٣ في المائة من الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرةً. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب التقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى مدّ الطرق الرئيسية على المرتفعات الشديدة الانحدار إلى تحات التربة، الذي أسفرت ترسباته عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الشاطئية.

٤٥ - ووفقاً لوكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، تواجه غوام تحديات بيئية كبيرة: فالبنية التحتية لمياه الشرب هشة؛ ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في الجزيرة غير ممتثلة منذ أمد بعيد للقواعد الاتحادية لمعايير جودة الماء الخاصة بالجزيرة نفسها؛ وقد يسبب السكان الإضافيين المتوقع وفودهم إلى غوام خلال السنوات القليلة القادمة فيما يتصل بتعزيز القوات العسكرية (انظر الفرع الثاني أعلاه) إجهاداً إضافياً للبنى التحتية والبيئة في الإقليم.

٤٦ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة أن وزارة داخلية الولايات المتحدة منحت الإقليم ٤٥٠.٠٠٠ دولار لتنفيذ مختلف المشاريع التي تدعم التعاون المتعدد القطاعات والتخطيط الطويل الأجل والتي صممتها فرقة العمل المعنية بتغير المناخ في غوام. وشملت المشاريع إجراء حلقات عمل تدريبية في مجال المناخ للمخططين وحلقات عمل متعددة القطاعات في مجال تنمية القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات؛ وإجراء تحليل شامل لأوجه ضعف البيئات المبنية على الخلقان الساحلية؛ ووضع نظام تجريبي للمعلومات الجغرافية المناخية؛ وتحديث خطط إدارة مياه العواطف وأساليب تنفيذها.

٤٧ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإنه عملاً بالسياسة البيئية الوطنية لعام ١٩٦٩، قامت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة بدراسة الآثار البيئية المترتبة على إجراءاتها المقترحة. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدرت إدارة القوات البحرية بالولايات المتحدة صحيفة قرارها (انظر الفقرة ١٣ أعلاه)، التي تمثل الخطوة النهائية في العملية المتعلقة بالبيان التكميلي للأثر البيئي الذي دعت فيه إلى القيام بعملية إعادة تنظيم أصغر مما كان مقرراً في الخطة الأصلية لعام ٢٠١٠، وعرضت الخطوط العريضة للقرارات التي ستُخذ لتنفيذ إجراءات إعادة التنظيم المقترحة والتدابير المحددة التي ستُخذ لتخفيف الآثار. وفي عام ٢٠١٧، أصدرت دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة قراراً بإعادة تفعيل رأيها البيولوجي الصادر في ٢٠١٥، حيث عرضت الخطوط العريضة للتدابير التي ستُخذ لتجنب آثار المشروع أو تقليلها إلى الحد الأدنى، وبالأخص المساهمة في إعادة الأنواع المدرجة إلى حالاتها الأصلية وتقليل آثار عمليات التشييد والأنواع الغازية والحرائق والتدريب إلى أدنى حد ممكن.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٨ - لا تزال غوام عضواً منتسباً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضاً في برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد الأسماك الساحلية. وتتمتع غوام بمركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي عام ٢٠١١، مُنحت غوام مركز المراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٩ - ورد استعراض للتطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٠ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح فيها مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأشار أيضاً إلى أن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز تلك الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية تقوم في الوقت نفسه، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة، لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات تحصل عليها اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

٥١ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الأمين المساعد لشؤون المناطق الجزرية في وزارة داخلية الولايات المتحدة قد استضاف حلقة نقاش في واشنطن العاصمة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن تقرير المصير في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وضم فريق إدارة حلقة النقاش خبراء في شؤون الأقاليم، ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة خارجية الولايات المتحدة، ووفرت المناقشة معلومات سياقية محدّثة لفائدة صناع السياسات الاتحادية وللجيل الجديد لاكتساب المعارف بشأن مركز تقرير المصير في الأقاليم المعنية وفهم حقوقهم فيما يتعلق بتقرير المصير بموجب القانون الفدرالي والقانون الدولي. وجدد الخبراء المشاركون في حلقة النقاش تأكيد موقف الدولة القائمة بالإدارة القائل بأن بموجب دستور الولايات المتحدة، فإن كونغرس الولايات المتحدة له وحده السلطة الكاملة في التصرف في القواعد والأنظمة المتعلقة بالأقاليم أو وضعها. وجرى أيضاً إعادة التأكيد على أن الدولة القائمة بالإدارة تؤيد

حق تقرير المصير للشعوب المعنية المتمثلة في شعوب ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وأنه وفقاً لسياسة الدولة القائمة بالإدارة، هناك أمام تلك الأقاليم ما لا يقل عن ثلاثة خيارات مختلفة لممارسة حق تقرير المصير، ألا وهي: استمرار الوضع الإقليمي، أو اكتساب مركز الولاية، أو الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، فبالاقتران مع اجتماع الرابطة الوطنية للحكام الذي يُعقد في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير من كل عام، يستضيف نائب مساعد الرئيس للشؤون الحكومية الدولية ومساعد وزير الداخلية للمناطق الجزرية الجلسة العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، حيث يجتمع كل من حاكم غوام ونظيره من ساموا الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مع كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي التنفيذية الاتحادي لمناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك من تلك الأقاليم.

عاشرا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٢ - تكلم حاكم غوام في الجلسة الثالثة للجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فقال إن غوام تشهد عددا من الصعوبات بسبب مركزها كإقليم. فعلى سبيل المثال، حُملت الجزيرة ديوناً بسبب تكاليفات غير مموله مثل برنامج الإعفاءات الضريبية على الدخل المكتسب واتفاق الارتباط الحر. وعندما أعادت حكومة الولايات المتحدة أراضي السكان الأصليين، سن غوام قانون إدارة أراضي الشامورو لإعطاء السكان الأصليين من الشامورو فرصة استئجار الممتلكات مقابل مبلغ رمزي. بيد أنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، رفعت وزارة العدل بالولايات المتحدة دعوى قضائية بحجة أن إعادة الأراضي إلى مالكيها الشرعيين من الشامورو ينتهك قانون الإسكان العادل - وهو قانون يرمي إلى حماية مواطني الولايات المتحدة من التمييز في الإسكان العام. وتواجه غوام مرة أخرى مأزقا على طريق تقرير المصير. وواصل الحاكم يقول إنه، بصفتي رئيس اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار في غوام، جعل إنهاء الاستعمار أولوية حكومية رئيسية للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. وأعرب عن الأمل في إدراج إنهاء الاستعمار ضمن المناهج الدراسية قريبا بحيث يمكن للطلبة الغواميين معرفة حقيقتهم في تقرير المصير. وقال إنه وجه مؤخرا رسالة خطية إلى اللجنة الخاصة، يدعو فيها إلى إيفاد بعثة زائرة إلى الجزيرة للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩. ويمكن للبعثة الزائرة أن تلقي مزيدا من الضوء على سعي الجزيرة نحو تحقيق تقرير مصيرها في مواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها على صعيد إنهاء الاستعمار وتحقيق الحكم الذاتي. واسترسل يقول إن السعي إلى إنهاء الاستعمار لا يستند إلى أي كراهية تجاه الولايات المتحدة، كما لا يرجع إلى انعدام الروح الوطنية. ومضى يقول إن أفراد شعب غوام هم من مواطني الولايات المتحدة، إلا أنهم لا يتمتعون ببعض الحقوق على غرار المواطنين الآخرين، مثل الحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية. وقد شهد إقليم غوام تاريخا طويلا من اللامساواة والتشريعات التعسفية ضد سكانه الأصليين. وأيا كان المسار الذي يأخذه تقرير مصير غوام - إما يخفف الإقليم ارتباطه بالولايات المتحدة أو يصبح الولاية الحادية والخمسين أو يسعى إلى الاستقلال - فشعب غوام جزء من الولايات المتحدة حاليا.

٥٣ - وفي الجلستين الثالثة والرابعة المعقودتين في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، استمعت اللجنة الرابعة إلى مقدمي الالتماسات بشأن مسألة غوام (انظر A/C.4/72/SR.3 و A/C.4/72/SR.4).

٥٤ - في الجلسة ٢٧ المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عرض ممثل كوبا، باسم إندونيسيا والجمهورية العربية السورية وسيراليون وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا، مشروع قرار بعنوان "مسألة غوام" (A/C.4/72/L.16). وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بتصويت مسجل بأغلبية ٨٠ صوتاً مقابل ٩ أصوات، وامتناع ٦٢ عضواً عن التصويت. وصوتت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار؛ وذكر الممثل أن مشروع القرار يتضمن لغة تبدو هجوماً سياسياً.

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٥ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ١٠٢/٧٢، استناداً إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/72/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب غوام، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار في غوام عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب غوام هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت بانعقاد لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق وبأعمالها الجارية في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير وبالجهود التي تبذلها لتثقيف الجمهور؛

(هـ) أكدت أن عملية إنهاء الاستعمار في غوام ينبغي أن تكون متسقة مع الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(و) أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدتها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وأكدت ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(ح) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، ورحبت في هذا الصدد بالمساعدة المالية التي منحتها الدولة القائمة بالإدارة دعما لحملة التثقيف في مجال إنهاء الاستعمار، وأهابت بمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، ورحبت بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التوعية؛

(ط) طلبت كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، ولاحظت الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب غوام ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين غوام والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونًا كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في غوام، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير الزيارات وإيفاد البعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(م) أعادت تأكيد أن الدول القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كملاذ ضريبي، بما لا يتماشى مع مصالح شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور ومن تأثير العسكرة على البيئة، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم، وذلك وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة غوام وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن هذا الموضوع وعن تنفيذ القرار.

خريطة غوام



Map No. 2974 Rev. 2 UNITED NATIONS
June 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)